

مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

د. عريوة محاد

أستاذ محاضر -

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

البريد الإلكتروني: ariouamohad@yahoo.fr

الهاتف:

ملخص:

يعتبر مناخ الاستثمار و الأوضاع السياسية و الاقتصادية و القانونية و الإدارية و الطبيعية بعض عناصر هذا المناخ ، و بما أن المستثمر الأجنبي يقوم باختيار الأماكن البديلة للاستثمار التي تتوفر فيها أنظمة سياسية و اقتصادية مستقرة التي يطمئن إليها، و مهما قدمت البلدان المضيفة من حوافز مغرية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فإنها لن تكون مجدية إذا لم تتوفر كافة المقومات الضرورية لنجاح المشروع الاستثماري حيث لا يغامر المستثمر الأجنبي في بلد لا يعرف الاستقرار السياسي والاقتصادي، كثرة عدد القيود المفروضة، فكل هذه المعطيات تساهم في تقليل فرص نجاح المستثمرين الأجانب من جهة وتعزل تحقق المنافع التي تسعى إليها البلدان النامية من الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى .

الكلمات المفتاحية: المناخ الاستثماري، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract

It's the investment climate, normalcy political, economic, legal, administrative , natural some elements of this climate, since the foreign, investor selects places alternative is available, continuing political and economic systems which reassures, Whatever provided the hosts countries of attractive incentive to attract more foreign investment, it would be useless if not available all the necessary ingredients for the success of the investment project, where no foreign investor risk, in au country that does Not know the political stability and economic and social, the large number of restrictions All these data contributed in reducing the chances of success of foreign investors and impede verification of benefits sought by developing countries from foreign investments.

Keywords: investment climate, foreign direct investment.

مقدمة:

الدول النامية تعمل جاهدة على تحرير سياستها الاقتصادية، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة لافتقارها للتكنولوجيا الحديثة والتقنيات العالية من خلال الدور الذي يلعبه (الاستثمار الأجنبي) في التعجيل بالنمو و التحول الاقتصادي و نقل التكنولوجيا الحديثة عن طريق توفير مناخ استثماري مناسب، وهذا بتقديم حوافز وإعفاءات وضمانات للمستثمرين وتوفير كل الظروف المساعدة والمرتبطة بإقامة المشروع الاستثماري وتسهيل الآليات التي يتعامل في إطارها المستثمر الأجنبي، و تهيئة الأطر القانونية لسير وإنجاح هذا

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

الاستثمار إذ يحدث هذا على المدى القصير و المتوسط، أما على المدى البعيد يحدث تدفق عكسي لرؤوس الأموال من هذه البلدان التي تستقبل هذه الاستثمارات وبالتالي تؤثر على النمو.

كل هذه العوامل تعطي راحة و ثقة أكثر للمتعاملين الأجانب من أجل استثمار أموالهم في مناطق تقل فيها درجة المخاطرة سواء الاقتصادية أو السياسية، وتزيد فيها فرص الربح و النمو.

إشكالية البحث: الإشكالية العامة المطروحة هي تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وما أثرها على التحولات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن؟

هدف البحث: هذا الموضوع يهدف إلى توضيح مدى أهمية وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها في التنمية الاقتصادية المحلية عن طريق التركيز على عوامل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر.

والفرضية العامة المطروحة: "إن إحجام المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر يعود إلى عدم ملائمة البيئة الاستثمارية المتسمة بالضعف وعدم كفاءة أنظمة المعلومات والاتصالات على تحقيق المناخ الملائم للمستثمر الأجنبي، وعليه فإن ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر، يعود لعدة عوامل متنوعة وشاملة لمختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية".

الفرضيات الفرعية:

بعد القيام بتجميع المادة العلمية التي نعتقد أنها ترتبط بالموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه، قمنا بصياغة فرضيات محددة نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا عن الأسئلة التي قمنا بصياغتها و سنقوم بفحصها، وتتمثل في النقاط التالية:

✓ يعد الاستثمار الأجنبي أحد الميكانيزمات المساعدة على قيام وانتشار وتوسيع نشاط الشركات المتعددة الجنسية فهي وجه آخر لنظام العولمة .

✓ ثمة ضغوط داخلية وخارجية دفعت بالدولة إلى تغيير موقفها بشأنه، و أن ثمة جهود تبذلها هذه الأخيرة لأجل تحسين أدائها فيما يخص اجتذابه.

✓ من متطلبات مناخ الاستثمار الجيد: نظام سياسي واقتصادي يتسم بالاستقرار، ونظام للتعامل يضمن المستثمرين حقوقهم.

✓ نظرا لمعاناة الدولة الجزائرية من نقص أو ندرة في المعرفة التكنولوجية و الخبرة الإدارية فإنها ترى ضرورة فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب لتعويض هذا النقص.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

✓ تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر قصد معرفة العوامل التي تقف أمام تطور الاستثمار الخاص، وتقديم الاقتراحات المناسبة لتحسين ظروف جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة الاستثمار فيها.

✓ محاولة إزالة الغموض الذي يكتنف " الاستثمار الأجنبي " و ذلك من خلال مختلف جوانبها باعتباره ظاهرة معقدة.

متابعة مسار أسباب اختيار الموضوع:

ثمة أسباب متعددة دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع و البحث فيه بكل جدية دون غيره من المواضيع، و هي كما يلي:

✓ الاهتمام المتزايد الذي حظي ومازال يحظى به حاليا من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين وخاصة في المرحلة الراهنة التي يميزها توجه العديد منها نحو تحسين أداء استقطابه ومن ثم الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.

✓ الرغبة الملحة في إطلاعنا أكثر على هذا الموضوع والتعمق فيه، وإزالة الكثير من الغموض بشأنه، كخطوة للتخصص فيه أكثر مستقبلا.

✓ تمهيد للمزيد أكثر من الرغبة والاهتمام بهذا الموضوع الشائك والواسع النطاق لمن يختارونه كموضوع بحث مستقبلا.

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

✓ تدفق الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي .

المنهج المتبع:

لإنجاز هذا البحث تم اعتماد المنهج الوصفي باعتباره يناسب الباحث في العلوم الاقتصادية، حيث عن طريقه يتسنى لنا وصف ورصد و متابعة دقيقة لظاهرة مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر من حيث خصائصه، والعوامل المؤثرة فيه، ومن ثم و صفه من مختلف الجوانب وتحليله تحليلًا دقيقًا في الدولة .

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كون أن الاستثمار الأجنبي باعتباره ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعه وحمايته مظهرًا من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي وبقدرته على تعزيز التكامل العالمي، وعاملاً من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية وتفعيلها، ونظراً للأهمية التي أصبحت الدولة توليها له بحكم أنها تنظر إليه على أنه فرصة للنمو و التطوير.

أولاً: عموميات حول مناخ الاستثمار.

1_ تعريفه ومكوناته.

1_1 تعريفه: "مناخ الإستثمار هو مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه إستثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الإستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الإقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة...)، والأنظمة و القوانين ذات العلاقة بالقرار الإستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل و النظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر".¹

تعريف 2: " ينصرف تعريف مناخ الإستثمار إلى مجمل الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، و تأثير تلك الأوضاع سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركات واتجاهات الاستثمارات، و تتمثل هذه الأوضاع في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والقانونية والتنظيمات الإدارية، فالوضع العام و السياسي للدولة و ما يتسم به من استقرار و تنظيماتها الإدارية و ما تتميز به من فاعلية وكفاءة و نظامها القانوني و مدى وضوحه و اتساقه و ثباته".²

1_2 العوامل المشكلة لمناخ الاستثمار.³

المتغيرات	أمثلة
الاقتصادية	الناتج الداخلي الخام(العام/لكل ساكن/معدل نموه لمدة 10 سنوات)، معدل نمو الدخل الفردي، الهيكل الاقتصادي والمالي، الميزان التجاري وميزان المدفوعات، دخل الأسر وتوزيعه، وضعية المشاريع الاقتصادية، الإنتاج المحلي الصناعي، مهارة اليد العاملة، الأرصدة من النقد الأجنبي، المديونية الخارجية، الاندماج إلى وحدة اقتصادية، نمو الإنتاج و الاستهلاك، سوق المال ،بورصة الأوراق المالية، معدل الفائدة ،الوضعية النقدية ،معدل التضخم، النظام الضريبي، توافر الهياكل القاعدية، الطلب الكلي ومميزاته و تطوره، (الإنتاج الوطني+الواردات-الصادرات)، سياسة الصرف و ثبات أسعار الصرف، القيود المفروضة على تحويل الأرباح و رؤوس الأموال إلى الخارج، وجود اتفاقيات للتعاون التقني، وجود بروتوكولات مالية، وجود إجراءات حمائية (ضوابط التجارة الخارجية، القيود المفروضة على الواردات و

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

الصادرات، نظام الحصص، حواجز تعريفية: الحقوق الجمركية)، حواجز غير تعريفية: إجراءات تقنية و تنظيمية لحماية الصحة والبيئة، الترخيص بالاستثمار)، حماية الملكية الصناعية، وضعية القطاع المالي، تطور الأسعار، معدل البطالة، معدل نمو الاستثمار المحلي و الأجنبي. المعطيات التجارية: العوامل التسويقية (حجم السوق و معدل نموه، المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان و الإشهار والترقية، احتمالات التصدير، المستهلكين المحليين والمحتملين، التسهيلات الإنتاجية، هيكل الأسعار) والعوامل المتعلقة بالتكاليف (توافر الثروات الطبيعية، القرب الجغرافي، وفرة اليد العاملة، مستويات الأجور، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الأولية و السلع الوسيطة). معطيات فنية وتكنولوجية: براءات الاختراع و حمايتها، طرق نقل التكنولوجيا و تنميتها. معطيات جغرافية: المناخ، المسافة، الأرض، الموقع، استغلال الأراضي.	
الاستقرار السياسي، طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي مثلاً)، نظام الحكم، الأحزاب (تعدد الأحزاب)، الوزارات، موقف الحكومة من الاستثمارات الأجنبية، علاقة البلد بالبلدان الأخرى بسياسة الأمن الوطني.	السياسية
القوانين ذات الصلة بالاستثمار (قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، وقانون حماية المستهلك، قانون الإشهار، النظام الضريبي عدالة القضاء، وجود اتفاقيات مثل اتفاق عدم الازدواج الضريبي الخوافز والضمانات الامتيازات، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد، الإجراءات الإدارية (بيروقراطية).	القانونية
القيم الاجتماعية و الأخلاقية والدينية، نظم التعليم، نسبة الأمية، وسائل الإعلام المرئية و المسموعة و المقروءة، مستوى وظروف معيشة السكان، هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية، العادات و التقاليد، أذواق المستهلكين، هرم الأعمار، درجة الكثافة السكانية وتوزيعها، معدل المواليد و الوفيات، معدل نمو السكان، توزيع السكان حسب السن، الجنس، اللغة المستعملة، الوضعية الاجتماعية (مضطربة، وجود معارضاات عنيفة، المظاهرات والاعتداءات) اللغات، التاريخ، الديانات.	الاجتماعية و الثقافية
عوامل موضوعية يصعب تقييمها و ترتبط بعلم النفس و الاجتماع (القومية، مدى تقبل " صنع في...") (Made in تجاريا). العوامل العملية أو التشغيلية: أطراف التعامل، المنظمات و الأجهزة و التنظيمات الحكومية، مدى احترام المعايير الدولية، و غيرها.	متغيرات أخرى

المصدر: أبو قحف عبد السلام، سياسات الأعمال، المفهوم والأهمية النسبية ونطاق الدراسة، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر 1992، ص: 43، 44، 71، 74.

2_ متطلبات مناخ الاستثمار.

يمثل مناخ الإستثمار لبلد ما الأرضية التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات في البلد المعني، ومن بين العوامل التي يركز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم لقرار الإستثمار في الخارج، والتي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الإستثمار جذابا هي:

2_1_ الاستقرار السياسي:

و نعني به استقرار الأوضاع الأمنية بمعنى توفر الأمن و الطمأنينة، ويؤثر المناخ السياسي السائد في البلد على مدى الثقة التي يوليها قطاع الأعمال، فالمستثمر الأجنبي لا يغامر بأمواله في بلد يعرف ثورات و انقلابات عسكرية أو عمليات إرهابية، و قد يصبح الأمر

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

مكلفا في حالة حدوث تغيرات متتالية للحكومات حيث لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحتة الحكومة السابقة للمستثمرين من ضمانات أو تعهدات و يمكن حصر الاستقرار السياسي في الفترة الزمنية التي تقضيها الحكومات في مناصبها.⁴

2_2_ الاستقرار الاقتصادي

و يتجسد في وضوح السياسة الإقتصادية، واقعية النظام الضريبي، كفاءة النظام المصرفي، إمكانية تحويل الأرباح و رأس المال إلى الخارج دون قيود، وجود الضمانات والامتيازات، خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج، نظام نقد قابل للتداول الحر دون قيود، سوق مالية للأسهم و بورصة حرة، مصارف تقدم تسهيلات وقروض بفائدة متدنية، سوق داخلية واسعة، قدرة شرائية كبيرة لدى المستهلكين، حوافز مالية، ضمان الاستثمارات من جميع المخاطر التجارية وغير التجارية، استقرار العملة وغيرها.

و عادة ما يتجنب المستثمرون الأجانب البلدان التي تعرف معدلات تضخم عالية، لأن ذلك سيدفعها إلى اتخاذ إجراءات وقائية للحد أو للتخفيف منه، و ذلك اعتمادا على السياسات النقدية والمالية التي تؤثر على هيكل التجارة الخارجية وأسعار الصرف.

2_3_ وفرة الموارد

و نتميز بين الموارد الطبيعية (المياه، المعادن، الطاقة، المواد الأولية، الأراضي، الطقس...)، الموارد البشرية (اليد العاملة، الكفاءة و الماهرة)، الموارد التكنولوجية (مراكز الأبحاث، المخابر، معرفة التسيير...) الموارد المالية (وفرة رأس المال المحلي فبتوفره ترتفع القدرة الشرائية للأفراد و بذلك يمكن استيعاب التدفقات من السلع و الخدمات، وتؤدي ندرة رأس المال المحلي أو هروبه إلى الخارج إلى ضعف القدرة الشرائية للأفراد، و معاناة الإقتصاد من الاختلال، وهذا ما يدفع إلى الاستدانة).⁵

2_4_ انخفاض تكلفة الإنتاج

يتجه المستثمرون الأجانب إلى بلدان أخرى باحثين عن فرص تقليل تكاليف الإنتاج نظرا لارتفاعها في بلدانهم الأصلي من جهة، و لمتطلبات المنافسة الدولية التي تقتضي التحكم في الأسعار من جهة أخرى، وبالتالي العمل على عقلنة التكاليف وهذا ما يمكن من تحقيق وفورات الحجم، و عليه، فالمستثمرون الأجانب يبحثون عن المناطق التي تكون تكلفة الإنتاج فيها أقل ارتفاعا مثل: انخفاض أسعار المواد الأولية و المرافق العمومية (كالكهرباء والمياه مثلا)، ضعف الأجر الساعي (تكلفة اليد العاملة الرخيصة).

2_5_ الإطار القانوني و التنظيمي المناسب.

يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات دائمة متناسقة متوافقة مع بعضها، صالحة للتطبيق على نطاق واسع ولأمد بعيد، تطبق دون التمييز بين المستثمرين الأجانب و المحليين، وتمثل الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالقرار الاستثماري في: نظام الضرائب، قانون الجمارك قوانين العمل، فعالية و عدالة النظام القضائي، القانون التجاري والمنافسة، قانون حماية المستهلك، قانون الإشهار... الخ.⁶

و يهتم المستثمرون الأجانب بضمان المعاملة العادلة مع المستثمرين المحليين، و بإصدار قوانين تمنع مصادرة الملكية، أو تضمن التعويض السريع و الكافي في حالة المصادرة، إضافة إلى حق اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية منازعات الإستثمار.⁷

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

فالإطار القانوني المشجع للاستثمار لا يتمثل في زيادة المزايا وإنما في تقليل احتمالات المخاطر وبث الثقة في العلاقات الاستثمارية ولا بد من تأكيد الشفافية في المعلومات والإجراءات والقرارات وإتاحتها للمستثمر، فلا يمكن إعداد دراسة جيدة بدون معلومات و معطيات صحيحة و جيدة، تمكن المستثمر من معرفة الوضع الراهن، و التنبؤ بالمستقبل، و تشمل الشفافية وضوح التشريعات وتفسيراتها وثباتها و معرفة اتجاهات تغييرها، ولأنظمة الاستيراد والتصدير والجمارك دورا هاما في خلق مناخ ملائم للاستثمار، ونجد في معظم البلدان المضيفة لاسيما النامية منها بأن أنظمة الاستيراد وإجراءاتها(انطلاقا من إحاجة الاستيراد وانتهاء بالتخليص الجمركي ومرورا بالمعاملات المصرفية) تتصف بالروتين وتحتاج الكثير من التطوير إضافة إلى الرسوم الجمركية المرتفعة تكبح الإستثمار لأن المستثمر يقارن تكاليفه بتكاليف منافسيه الدوليين.⁸

أما الجانب التنظيمي والإداري في إطار التعامل مع المستثمرين، فلقد قام العديد من البلدان بإنشاء هيئة أو جهاز (وكالة) للاستثمار تتولى مسؤولية تنظيم وتوجيه المستثمرين قصد تقليص الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالحصول على التصريح، وعدم تكليف المستثمرين بالجوء و الاتصال بالعديد من الهيئات مثل وزارة المالية، العمل، التجارة، الطاقة، النقل، الصحة... إلخ.

و هناك عاملا آخر يرتبط بالأنظمة السياسية و الهيئات الحكومية و هو فعالية الإدارة العمومية والتي يتم تقديرها من خلال درجة تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، و مدى توفر و شفافية المعلومات للمستثمر.⁹

2_6_ توافر الهياكل القاعدية.

و تشمل تلك المرافق التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التي تؤمن عمل المستثمرين الأجانب بكفاءة، و تتمثل في: الهياكل المرتبطة بحركات و تدفق السلع و الخدمات و المعلومات والأشخاص كشبكة الطرق الكباري، المياه، الكهرباء، المواصلات السلكية واللاسلكية، وسائل الاتصالات كالهاتف والانترنت، المواقع الصناعية، وكذلك شبكة الخدمات كالبنوك، شركات التأمين، الفنادق، قاعات الاجتماعات، بيوت الخبرة الفنية والمالية والاقتصادية، نوك المعلومات التي تقدم للمستثمرين الدراسات والاستشارات الضرورية لأي استثمار ناجح، إضافة إلى هياكل الرفاهية الاجتماعية والتقدم التكنولوجي والإنتاجي كالمستشفيات، مراكز الصحة، المدارس والمعاهد والجامعات، مراكز السياحة، مراكز البحث و المخابر.

و يساهم توافر الهياكل القاعدية في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار مع الانطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية (ريح الوقت)، فعدم توافر هذه الهياكل قد يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين، و في حالة إقبالهم قد يكون المشروع معرضا للفشل.

2_7_ الحوافز الجبائية و المالية.

تعرض البلدان المضيفة على المستثمرين الأجانب الراغبين في تحقيق استثمارات فوق ترابها حوافز جبائية ومالية والمتمثلة في:¹⁰

* **الحوافز الجبائية:** و عادة ما يأخذ هذا النوع من الحوافز شكل إعفاءات لمدة قد تصل إلى 10 سنوات، و للحوافز الجبائية عدة أشكال نذكر منها:

1. استثناء الحقوق الجمركية والرسوم على الواردات، وتطبق على الموارد الأولية والمعدات والتجهيزات المستوردة و التي تدخل في العملية الإنتاجية.

2. إعفاء كلي أو جزئي من مختلف الرسوم و الضرائب وفق الأنظمة الضريبية المعمول بها في مختلف البلدان، و هناك إعفاء ضريبي مؤقت (مثل الإعفاء من الضريبة على المداخيل لمدة تتراوح ما بين 3 سنوات و 5 سنوات)، إلا أنه عادة ما ترغب بعض الشركات

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

الأجنبية في تمديد مدة الإعفاء وغالبا ما تنجح نظرا لقدرتها على تمديد البلد بالرحيل، وهناك بلدان تعرض إعفاء ضريبيا كليا طوال حياة المشروع (في جمهورية الدومنيكان) و بلدان أخرى تعرض إعفاء ضريبي قد يصل إلى 25 سنة قابلة للتجديد(مصر)، وبلدان تعرض تخفيضات جبائية بدلا من الإعفاء الضريبي على المداخل (الفلبين).

و تجدر الإشارة إلى أن الإعفاء الضريبي ليس العامل الأهم في مناخ الاستثمار، فالأمر يتطلب أن تكون الضرائب معتدلة، لأن المبالغة فيها تطرد الاستثمارات، ولكن المبالغة في الإعفاءات تحرم الدولة من موارد (عادة ما تخصص للإنفاق على مستلزمات مناخ الاستثمار مثل الهياكل القاعدية)، و هذا فضلا على أن هذه المبالغة تؤدي إلى اتجاه المستثمرين الأجانب نحو المشاريع الصغيرة سريعة المردود دون التوجه إلى الاستثمارات الحقيقية التي تقدم مردودها في زمن أطول.¹¹

* **الحوافز المالية:** مثل تقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة و مشجعة، تقديم معاملة تفضيلية بالنسبة للمواقع المستأجرة للمستثمرين، تقديم حوافز أخرى مثل الاهتلاك المتسارع، القرض الضريبي، و غيرها إضافة إلى التحويل الحرّ والتام لرأس المال المستثمر و المداخل المرتبة عنه.

2_7_ العلاقات الاجتماعية-الثقافية.

إن إقليم أي بلد هو مكان تنشأ فيه علاقات اجتماعية وثقافية، فالقدرة على تسهيل إدماج المستثمر في الوسط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف يعد أحد اهتمامات الحكومات، وعادة ما يركز المستثمرون الأجانب على البعد الاجتماعي للبلدان المضيفة، وذلك بمعرفة مثلا: نمط المعيشة، التعليم، الصحة، معدل الفقر، معدل البطالة، معدل نمو السكان، العادات والتقاليد، النقابات العمالية (عدد ومدة الإضرابات معدل الغيابات، مواظبة العمال..)، اللغات المستعملة... وغيرها.¹²

2_8_ الحماية الجمركية.

لقد سعت حكومات البلدان المتقدمة إلى التفاوض حول تخفيض التعريفات الجمركية و رفع القيود على التجارة الدولية في الدورات الثمانية لمنظمة الجات GATT لا سيما دورة طوكيو التي أقرت تخفيض الحواجز الجمركية لآلاف المنتجات الصناعية لمدة 8 سنوات (إلى غاية 1987)، مع السماح للبلدان الأعضاء بفرض قيود على الواردات التي تهدد الصناعات الناشئة . إلا أنه بعد عام 1987، اتجهت البلدان نحو إقامة تكتلات إقليمية وفتح مناطق التجارة الحرة غير أنه برزت خلافات بين الثلاثية (الولايات المتحدة، واليابان) في مجال صناعة السيارات و القطاع الزراعي ورغم طرح هذه الخلافات في دورة الأوروغواي (1986-1993) إلا أنه لم يتم التوصل إلى حلها.¹³

3- الحوافز والقيود.

عموماً يحتاج الاستثمار الأجنبي إلى بعض الحوافز و التسهيلات و الامتيازات والضمانات، فالأولى لتحقيق أقصى الأرباح الممكنة، و استمرارية و نمو الإنتاج، أما الضمانات فتمنح لحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضدّ خطر التهديد أو عدم الاستقرار أو الخسارة (استرداد رأسمال و تحويل الأرباح)، إلا أنه غالباً ما يواجه المستثمر الأجنبي بعض القيود التي تفرضها البلدان المضيفة، و قد خصّصنا هذا العنصر لمعرفة ماهية هذه الحوافز والضمانات و القيود .

3_1_ **الحوافز:** حافز الاستثمار هو ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، يقدمها البلد المضيف للمستثمرين الأجانب الوافدين إليه، و يتم تحديد الحوافز و وفقاً لمعيار موضوعي أو جغرافي كأن يهدف البلد المضيف إلى:¹⁴

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

- * استقطاب استثمارات في مجال معين (مثل مجالات تزيد من الصادرات) .
 - * إتاحة فرص التشغيل .
 - * الدّخول في مجالات يعرف المستثمرون المحليون عن الدّخول إليها .
 - * الرغبة في توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى نوع معين من الأنشطة الاقتصادية، أو إلى مناطق معينة قصد تنميتها:
- و للحوافز أنواع عديدة نذكر منها:
- 3_1_1 حوافز مالية: و تكون في شكل إعفاء أو تخفيض في الضريبة سواء كانت قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل، وتتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات، وتأخذ الحوافز المالية عدة أشكال منها:¹⁵
- * تقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات الجمركية المرتبطة بالواردات كالأصول الرأسمالية و المواد الخام ومستلزمات الإنتاج
 - * إعفاء المشاريع الاستثمارية من الضرائب على الأرباح التجارية و الصناعية بعد انطلاق مرحلة التشغيل لمدة قد تصل إلى 15 عام.
 - * تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال منافع المرافق العامة كالمياه و الكهرباء... الخ.
 - * إعفاء المستثمرين الأجانب من الضريبة على الدخل سواء في المشروعات القائمة في البلد أو بالمناطق الحرة.
 - * إعفاء الصادرات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية لمدة قد تصل إلى 12 أو 15 عام بعد انطلاق مرحلة التشغيل.
- * تقديم حوافز ضريبية أخرى مثل : الاهتلاك المتسارع، القروض الضريبية .
- 3_1_2 حوافز تمويلية: و ذلك بتوفير الأموال اللازمة للمشروع الإستثماري وذلك في شكل: إعانات حكومية، المشاركة الحكومية في المشروع، تقديم تسهيلات الحصول على القروض من البنوك الوطنية (السوق المحلي) وتخفيض معدل الفائدة عليها .
- 3_1_3 حوافز أخرى: تمنح وفق شروط معينة يتم الاتفاق عليها (مثلاً حوافز للمستثمرين الأجانب الذين يحققون بعض الاشتراطات التي يطلبها منهم البلد المضيف)، منها:
- * عدم فرض قيود على التملك الكلي أو الجزئي للمشروعات الاستثمارية.
 - * السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي و العقارات.
 - * تخفيض قيمة الإيجار للعقارات و الأراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية.
 - * السماح بتحويل حصة من الأرباح و رأس المال و الأجور و المرتبات للخارج إما سنوياً أو بعد فترة زمنية معينة، و وفق نسب مئوية تحددها حكومة البلد المضيف.
- * تقديم مساعدات مالية خصيصاً للبحوث و الدراسات اللازمة لتوسيع المشروعات القائمة مستقبلاً.
 - * إقامة أنظمة مناطق الحرة بمختلف أنواعها : نظام المناطق الحرة لإنجاز بعض العمليات التكميلية، نظام المناطق الحرة لإنشاء صناعات تصديرية، نظام المناطق الحرة للتصدير و الاستيراد.¹⁶
 - * تحويل الدين إلى مساهمة لتعويض الاختلالات التي تعرفها سياسات الإقتصاد الكلي، و يلجأ إلى هذا النوع من الحوافز البلدان التي تعاني من ديون ثقيلة، ولهذا الحافز وظيفة مزدوجة فهو يساهم في التخفيف من المديونية الخارجية من جهة، و يشجع الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، و يتم تحويل الدين إلى مساهمة على أساس ثلاثة افتراضات:

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

- 1/ وجود دين خارجي مستحق لبنك تجاري أو دائن خاص يتداول في سوق الديون بقيمة أقل من قيمته الاسمية.
- 2/ وجود مستثمر محتمل وطني أو أجنبي مستعد لشراء الدين بقيمته السوقية، ثم اقتضاء قيمته من البلد المدين بعملة محلية و استخدام الحصيلة في استثمار مباشر.
- 3/ استعداد حكومة البلد المدين أن تسمح لمشتري الدين بتحويله إلى عملة محلية و استخدامها في استثمار مباشر.

3_2_ القيود "الحوافز السيئة أو معوقات الاستثمار": و تنجح فقط في جذب التدفقات المالية ذات الطابع المضاربي في المدى القصير، و هي لا تعزز النمو القابل للاستمرار، و تتسبب في خلق آثار سلبية على هيكلية الإقتصاد الكلي و ذلك بظهور مظاهر الضعف في الجوانب النقدية والمالية وميزان المدفوعات، و من بين هذه الحوافز :

- 1 . حماية جمركية .

- 2 . إعفاء ضريبي مؤقت، و جداول إهلاك معجلة لأغراض ضريبية محلية .

- 3 . تخفيض جمركي على المكونات و الآلات و المواد الخام .

- 4 . حصة استيراد محمية .

و تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض البلدان النامية قد نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية نظرا لاستقرار سياسة الإقتصاد الكلي رغم عدم امتلاكها لموارد طبيعية، و هي حالة كوريا الجنوبية، هونغ كونغ و تايبان وسنغافورة، وفي المقابل، نجد بعض البلدان قد فشلت في ذلك بسبب وجود اختلالات في الإقتصاد الكلي رغم إسرافها في منح الحوافز ... الخ .

لذلك ينبغي عند منح الحوافز مراعاة ما إذا كان الحافز يحقق عائداً إيجابياً على البلد المضيف، و لن يتحقق ذلك إلا إذا كانت تكلفة منح الحافز أقل من المردود أو الفائدة التي تعود على المجتمع من المشروع الإستثماري و يمكن معرفة إن كان الحافز قد حقق دوره الإقتصادي لمصلحة البلد المضيف اعتماداً على معيار المنفعة، و ذلك بطرح حجم المنفعة التي يحققها الاستثمار من تكلفة الحافز، و الحصول على الفرق الإيجابي ¹⁷.

تعدّ الضمانات ¹⁸ أحد أنواع الحوافز، و تختلف عن الحوافز الأخرى في أنّها لا تمسّ النظام الضريبي للبلد المضيف و هي ذات تكلفة ضئيلة بالنسبة لأطراف العلاقة (البلد المضيف / المستثمر الأجنبي) وتقدّم قوانين الاستثمار ضمانات تشمل تحويل الأرباح، استقرار الأنظمة الضريبية، تعادل معاملة الشركات الوطنية و الأجنبية .

و عموماً تعرض البلدان النامية المضيفة ضمانات عديدة نذكر منها : الحماية ضدّ المخاطر غير التجارية، التعويض في حالة التأميم، التحويل الحرّ لنواتج تصفية الاستثمار، تسديدات القروض والفوائد والأرباح، والإتاوات ومدا خيل أخرى، حق التصرف في الاستثمار بالبيع أو التصفية أو التنازل، و الحق في التعويض عند إخلال بأيّ ضمانات وعند نزع الملكية القانونية أو التأميم، حقّ اللجوء للقضاء المحلي وحرية اختيار الجهة القضائية في حالة وجود نزاع، تسوية النزاعات عن طريق التوفيق والتحكيم، و هذا فضلاً عن قانون الاستثمار الذي يعدّ أحد الضمانات الأساسية باعتباره يشمل مجموعة من النصوص التشريعية و التنظيمية التي تضع شروطاً خاصّة بكيفية تسيير الشركة ذات رأس المال الأجنبي و القطاعات الممكن الاستثمار فيها، كيفية توزيع الأرباح، الحصص القصوى لرأس المال الأجنبي في الشركة المحلية ... الخ .

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

و على الصّعيد الدّولي، هناك عدّة ضمانات تعرضها بعض الهيئات و المنظّمات نذكر منها: المنظّمات الدولية (البنك العالمي، المؤسسة المالية الدولية والوكالة المتعدّدة الأطراف التابعة لها)، والمؤسّسات الإقليمية (المؤسّسة العربية لضمان الاستثمار الشركة الإسلامية لضمان الاستثمار والتجارة الخارجية)، و قد درجنا بعض الضمانات التي تمنحها هذه الهيئات في الملحق. و تجدر الإشارة إلى أنّ المؤسسة المالية الدولية قامت بإنشاء جهاز الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي في عام 1986 - و تديره المؤسّسة و البنك الدولي معاً - و أضيفَ لهذا الجهاز الوكالة المتعدّدة الأطراف لضمان الاستثمار في عام 1988، و من مهام هذا الجهاز:

- 1 . مساعدة حكومات البلدان المضيفة النامية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحسين السياسات وتخفيف القيود الإجرائية و توفير المؤسّسات الأكثر فعالية.
- 2 . تقديم تحليل صريح خصوصي و سري للمشكلات التي تشغل الحكومات و ذلك بمراعاة الحقائق السياسية و الإدارية مقابل دفع جزء من تكاليف الخدمة الاستشارية للجهاز، أمّا بقية مصروفات الجهاز فيتمكّن بها كل من المؤسّسة المالية الدولية و البنك الدولي معاً إضافة إلى المنح التي يقدمها البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة و بعض البلدان المتقدّمة .
- 3 . مساعدة حكومات البلدان النامية في توفير مناخ جذاب للاستثمار من خلال تقديم المشورة في إطار القوانين و السياسات و اللوائح و الإجراءات .

من خلال الشكل السابق، نجد بأنّه بعدما يتمّ إبرام العقود لمدة 15 عام (و قد تصل إلى 20 عام في حالات استثنائية) يتمّ استعراض المشاريع للتأكد من سلامتها مالياً و اقتصادياً و بيئياً وتسهم في تلبية حاجات التنمية للبلد المضيف (مثل خلق فرص العمالة، نقل التكنولوجيا، تشجيع الصادرات)، و يتمّ تحديد أقساط التأمين اعتماداً على نوعية المشروع (كالصناعة التحويلية)، و نوع التغطية المطلوبة (كتحويل النقد)، و تكون الأقساط السنوية لكلّ تغطية في حدود 0.5 - 1.25% من المبلغ المؤمن عليه.

ثانياً: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تعد الجزائر من بين الدول المتخلفة التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي حيث أكد تقرير الحكومة الجزائرية الموجه إلى اجتماع قمة الدول الأوربية سنة 2002 على حاجة الجزائر الملحة إلى رؤوس أموال أجنبية في شكل استثمارات مباشرة من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة، لذلك أقبلت الجزائر مع بداية التسعينات على عهد جديد اتسم بضرورة تبني سياسات الانفتاح ، وتحسين بيئة الاستثمار المحلية وترقية الاستثمار الأجنبي وتهيئة الشروط القانونية والتنظيمية الضرورية لذلك.

نحاول من خلال هذا المحور التركيز على ثلاث نقاط هي:

1. الإجراءات و الأطر المنظمة للمناخ الاستثماري .

يتطلب من الجزائر توفير مناخ استثماري ملائم ووضع إطار تنظيمي و اقتصادي للاستثمار والعمل على تسهيل الخطوات و الإجراءات الخاصة بمشروعات الاستثمار من أجل تحقيق تنمية دائمة و مستمرة للاقتصاد الوطني.

1.1. المناخ الاستثماري في الجزائر . ويقسم المناخ الاستثماري في الجزائر إلى 3 عناصر أساسية :

1.1.1. الأداء الاقتصادي: إن النتائج الإيجابية للاقتصاد الجزائري تحققت نتيجة الإصلاح الشامل الذي ساعد على وقف التدهور الاقتصادي ، وبدل جميع المعطيات و المؤشرات و من أهداف هذا البرنامج :

- * تحقيق الانفتاح الاقتصادي .
- * خفض معدل التضخم الذي بلغ مستويات قياسية سنوات 94-98 .
- * استقرار سعر صرف الدينار و التخلص من التقلبات الصعبة .

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

- * زيادة معدل النمو الاقتصادي .
- * استعادة قوة ميزان المدفوعات.
- * التحكم في التوسع النقدي .
- * التحكم في المديونية و الحد من نموها و تخفيض تكلفة خدماتها.
- * تحرير التجارة الخارجية في الاتجاهين.
- * تحرير الأسعار و اعتماد اقتصاد السوق.

2.1.1. التطورات التشريعية و الإدارية : أدخلت الجزائر إصلاحات و تعديلات مختلفة على تشريعاتها و أنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار فأصدرت قانونا خاص يضمن الكثير من التحفيزات والتشجيعات، وأوكلت التعاطي مع المستثمرين إلى وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار، و أعادت النظر في أنظمتها الجبائية و الجمركية، و في تشريعاتها الاجتماعية المتعلقة باليد العاملة، كما تم إنجاز مشروع المنطقة الصناعية الحرة، نلخص أهم التطورات التشريعية و الإدارية التي أجازتها الجزائر على النحو التالي:

(أ) القانون الجديد لدعم الاستثمار: ويتضمن محاور أساسية :

1. مبدأ الشفافية : يقصد به كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار و محيطه و يجب أن تكون متوفرة بصفة عادية دون تمييز أو تكلفة ولا يتم تحقيق هذا المبدأ إلا بوجود شرطين :

- * حرية الاستثمار :¹⁹ يضمن حرية الاستثمار لكافة المستثمرين وتوفير الحماية لهم بقوة القانون، كما يتم أخذ كل الاحتياطات الحمائية لصالح العام و المحيط و المستهلك .
- * عدم التمييز:²⁰ عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب و معاملتهم بطريقة عادلة في مجال الحقوق والواجبات كالجائزين خلال عملية الإستثماري.

2. مبدأ سهولة حركة رأس المال: يضمن حرية تحويل العوائد الناجمة عن استثمار رأس المال و لتطبيق هذا المبدأ لابد من توفر شرطين هما حرية التحويل و حرية الدخول لأسواق العملة الصعبة و المتعلقة بمالي:

- * وضع مبدأ ليبرالي في سوق الصرف الذي يشجع الوصول إلى نظام التحويل الشامل للعملة الصعبة و بتسعييرة موحدة و حرية تحويل رؤوس الأموال و الأرباح دون قيد أو شرط .
- * تحديد التجارة الخارجية للحصول على تمويلات ضرورية لإنجاز و استغلال الاستثمارات.
- * وضع سوق مالي مفتوح لرأس المال الأجنبي.

3. مبدأ الاستقرار: يؤدي هذا المبدأ دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لبلد ما مع مختلف دول العالم، و هذا نتيجة وجود الأخطار السياسة المتعلقة ب: "نزع الملكية، الاستيلاء و التأميم، الحروب الأهلية والخارجية والانتفاضات، تحويل العملة الصعبة و رأس المال".

(ب) وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها :

أنشئت الوكالة لتكون المخاطب الوحيد للمستثمر ولتقدم له الشروحات والتوجيهات و تتابعه في مراحل استقرار المشروع والبدأ بالنشاط و تمنحه المساعدة و الدعم حسب طبيعة المشروع كما تعمل على الترويج للفرص الاستثمارية .

(ج) النظام الجبائي : يتضمن عدة بنود :

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عريوة محاد

* الضريبة على الدخل مابين 0% و40% من المداخل التي تتجاوز 60.000 دج أما الشركات فتدفع ضريبة على ربحها الصافي بنسبة 30%.

* الدفع الجعفاني 6% على الأجور و المرتبات .

* الضريبة على النشاط المهني 2.55 % على رقم الأعمال .

د) النظام شبه الجبائي : يتمثل أساسا في مساهمة أرباب العمل في النظام الاجتماعي ويعادل 24 % من الكتلة الأجرية الإجمالية
و) التشريع الاجتماعي : يتعلق بالعلاقة بين الدولة ورب العمل و العمال بالنسبة لليد العاملة المحلية، يبرم العقد بحرية مع العامل من دون تحديد المدة و لا مرتب شرط ألا يقل عن الحد الأدنى المحدد ثانويا و إما العامل الأجنبي يحتاج إلى إجازة عمل إذا تجاوز العقد 3 أشهر، وتمنحه المصالح المختصة رخصة تتراوح بين 3 أشهر وستين قابلة للتجديد .

3.1.1. المؤهلات الخاصة:

تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة و العناصر التنافسية فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدن المغرب العربي وعلى مقربة أوروبا وتمثل مدخلا لإفريقيا و تملك ثروة من الموارد البشرية وطاقات نباتية بكفاءات عالية، كما تملك كذلك قاعدة صناعية كبرى تم بنائها خلال عقود عدة إذ تحتاج إلى استثمارات في هذا المجال لزيادة الإنتاج بهدف كفاية السوق المحلية و التصدير مع العلم أن المؤسسات الاقتصادية الجديدة أنشأت وفق مواصفات عالية في حين عمدت الصناعات القديمة إلى برنامج تأهيل مواكبة التطور، ومن جهة أخرى باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعقد الشراكة الأورومتوسطية، وهذا الأمر سيوسع من آفاق التصدير ويفرض مجالات لنجاح المشاريع الاستثمارية بالإضافة لما تملكه من بترول وغاز ومعادن نفيسة ومتنوعة، بالإضافة للإنتاج الفلاحي المتنوع و ثروة كبيرة من المواد الأولية بالإضافة إلى مؤهلات أخرى.

* حجم السوق: يبلغ سكان الجزائر أكثر من 30 مليون نسمة، وتعتمد بشكل كبير على المواد لاستهلاكية و المصنعة و المستوردة.

* السكك الحديدية: 4 آلاف كلم في حاجة لتأهيل.

* الموانئ: تملك الجزائر 11 ميناء تقدم مختلف الخدمات.

* المطارات : هناك 51 مدرجا منها 30 مدرجا مفتوحا للملاحة 12 مطارا دوليا.

* المحيط التقني : نسبة المتعلمين من السكان 70% و جامعة تستوعب 40000 طالب، بالإضافة إلى أكثر من 500000 متدرب من التكوين المهني سنويا، وكذا الاتصالات الحديثة و المعلوماتية وتطبيقاتها المختلفة ويمثل النشاط الزراعي 44% من الدخل القومي.

2.1. عوامل جلب الاستثمار الأجنبي للجزائر.

تلقي الاستثمارات الأجنبية اهتماما متزايدا لدول العالم خاصة دول العالم الثالث و لذلك تسعى كل دولة لتوفير العوامل التي تجعلها محط أنظار المستثمرين كما يلي:

أ_العوامل الاقتصادية.

إن المحيط الاقتصادي، الملائم لجلب الاستثمار هو المحيط المتفتح على العالم الخارجي و لذلك قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية عميقة ملائمة للمستثمرين الأجانب من أجل إقامة المشاريع الاستثمارية و يمكن تقسيم العوامل إلى 03 مجموعات هي:²¹

1. العوامل المرتبطة بالموقع و توفير الموارد الأخرى: تتوفر الجزائر على المواد الأولية الضرورية لمختلف الصناعات خاصة الطاقة منها بتكلفة رخيصة مقارنة بالأسواق العالمية، كما تتوفر على مناخ طبيعي ملائم لكل النشاطات الصناعية منها و الزراعية والتجارية.

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

2. العوامل المرتبطة بمزايا التكلفة في الإنتاج: يعد 70% من السكان شباب و هو ما يوفر يد عاملة متخصصة و رخيصة بالإضافة إلى توفر شبكة طرق واسعة و سكك حديدية مما يجعل تكلفة النقل رخيصة، بالإضافة إلى تدخل الخواص في النقل الجوي الذي يؤدي إلى تخفيض الأسعار نتيجة للمنافسة، كما تعد الجزائر موقعا رخيصا للاستثمار لخدمة الأسواق العالمية.

3. العوامل المرتبطة بحجم السوق و الخدمات: سعة السوق الجزائرية المقدرة بأكثر من 30 مليون مستهلك، وغياب المنافسة المحلية التي قد تشكل طريق على نجاح مشروع الاستثمار و الخدمات المقدمة للمستهلكين غير مكلفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة، ومعاملة تفضيلية للمشاريع الجادة و المهمة المؤدية لتنمية المناطق الصناعية المحلية و الجديدة.

ب- السلطات العمومية .

على السلطات العمومية تقديم حوافز و ضمانات و جعل السياسة المطبقة على الدول مستقرة من أجل كسب ثقة المستثمر، وتستخدم أيضا حوافز مالية و ضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي نذكر منها:

إجراءات تشجيعية ذات طابع ضريبي:

* تقديم تخفيضات ضريبية لمدة معينة من حياة لمشروع.

* إهلاك المشاريع و قروض الضرائب .

* إعفاء الضريبة عند النشاط الإنتاجي .

إجراءات تشجيعية ذات طابع مالي :

* منح القروض، وتوفير قروض بمعاملات تفضيلية.

* ضمانات تعويض القروض.

* ضمانات لتحويل الأرباح و لرأس المال.

* عدم التدخل في التسعير و ترك الأمور لقوى العرض و الطلب.

إجراءات تشجيعية ذات طابع غير مالي :

* منح الأراضي و عمارات صناعية بأسعار منخفضة .

* المساعدات في إنجاز بعض المنشآت القاعدية .

* إنشاء المناطق الحرة.

إجراءات تشجيعية لخلق مناطق حرة :

* الإعفاء من الحقوق الجمركية .

* الإعفاء من رسوم استيراد المواد الأولية و سلع التجهيز و رسوم التصدير .

* التصدير و كل ما يتضمنه من تسهيلات و تشجيعات هامة كالتخفيضات الضريبية و مزايا أخرى .

2. تطور قانون الاستثمار في الجزائر.

مر قانون الاستثمار في الجزائر منذ الاستقلال بثلاثة مراحل أساسية ، تمتلك الأولى في فترة الستينيات الثانية تخص فترة الثمانينيات من القرن الماضي أما المرحلة الثالثة فتتعلق بالفترة منذ التسعينيات من القرن الماضي إلى يومنا هذا كما يمكن تصنيف هذه القوانين إلى نوعين رئيسيين يتعلق النوع الأول بتلك الصادرة قبل الانفتاح الاقتصادي ، أما النوع الثاني فيتمثل في القوانين الصادرة منذ بداية الانفتاح.

* في الحقيقة هذه الامتيازات و الضمانات الممنوحة للمستثمرين في (المادة 14) على أساس أنها امتيازات مالية هي امتيازات جبائية كما أن القانون لم يحدد ضمان الأجور الخاصة بالعمال الأجانب ولا مهلة التأمين.

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

* كما أعطت امتيازات خاصة وهي امتيازات مالية حسب (المادة 16) تتمثل في ضمان القروض الممنوحة المتوسطة و الطويلة الأجل و تخفيضات هامة على أسعار الفائدة لكن هذا القانون طبق على الإستثمارات الخاصة الوطنية وليس الأجنبية.

* في حقيقة الأمر أنه سواء كان القانون المنصوص عليه سنة 63 أو القانون المعدل في 66 لم يستطع جلب رأس المال الأجنبي و لا المستثمرين لأن كل من القانونية نصا على إمكانية التأمين صراحة بالإضافة إلى قلة الضمانات والامتيازات وأهم عنصر الذي أدى إلى عدم جلب المستثمرين خاصة الأجانب هو في حالة النزاعات فإن الفصل فيها يرجع إلى المحاكم الجزائرية فقط.

بالتالي لم تكن الظروف مواتية و مساعدة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الجزائر.

3. الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر.

1.3. الامتيازات الجبائية: إذ تظهر هذه الامتيازات من خلال الإجراءات الضريبية ابتداء من سنة 1991 تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر و كذا تقليص الأعباء على النشاطات ذات الأولوية المحددة و هذا بموجب القوانين المختلفة و نذكر منها القانون المتعلق بقطاع المحروقات حيث ضرورة تشجيع الاستثمارات في هذا المجال بتقليص كبير في نسبة الضرائب²² المتعلق بتشجيع مختلف المجالات الاقتصادية²³.

2.3. الامتيازات الجمركية و التدابير المالية: يواكب دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق نوعا من المرونة و التسهيلات لجلب الاستثمارات و من بينها الامتيازات الجمركية باعتبارها تمثل الواجهة الأولى للمستثمرين الأجانب، كما أنها عامل مهم في نجاح برنامج الإصلاحات الاقتصادية و التوجه لسياسة اقتصاد السوق و الانضمام للمنظم العالمية للتجارة بإلغاء الحواجز الجمركية شرط من شروط الانضمام لهذه المنظمة بهدف تسهيل النشاط التجاري و سهولة انتقال السلع بين الدول .

3.3. التدابير الاقتصادية: لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها الجزائر لأكثر من عقدين كان الحل الوحيد هو اللجوء إلى سياسة اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمارات و تهيئة الظروف المناسبة لذلك فتتمثل الظروف الاقتصادية فيما يلي :

- * استغلال المصادر المتوفرة لجلب العملة الصعبة لتجنب اللجوء إلى القروض و التحكم في مستوى الواردات.
- * إلغاء كل القيود التي تعيق كل العمليات التجارية (تصدير و استيراد) و تحديد التجارة الخارجية.
- * تمكن المتعاملين الاقتصاديين من تحويل عملة التعامل الخارجية إلى العملة الداخلية (الدينار)
- * سياسة الميزانية الفعالة لتقليص العجز.
- * إعطاء أهمية كبيرة لكل القطاعات المختلفة و النشاطات التجارية الموجودة بتوسيع الاستثمارات.

4. الضمانات الممنوحة للاستثمار في الجزائر:

جاءت هذه الضمانات من خلال النصوص القانونية التي تضمنها قانون النقد و القرض²⁴ وجاء ذلك أيضا من خلال الالتزامات الدولية للجزائر فيما يتعلق بالضمانات و إقرار اللجوء إلى التحكيم الدولي كآلي:

1.4. حسب القانون :

1.1.4. الحرية الكاملة للمستثمر و الاستثمار : للمتعاملين حرية الاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع 93-12 بإقامة استثمارات في مختلف المجالات الاقتصادية باستثناء المحتكرة من طرف الدولة ، وكذا لعدة أنماط و صيغ كتنمية القدرات و الطاقات

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

أو تلك التي تفيد التأهيل و التي تنجز في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي و كذا طبقا للمادة 2 من نفس التشريع، كما يمكن للمستثمرين الأجانب إقامة استثمارات عن طريق المساهمة أو عن طريق الشراكة كما يسمح القانون بإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة (SARL) بشخص واحد أو بشكل جماعي (SNC) أو شركة ذات أسهم (SPA).

2.1.4. إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمارات: جاء في المادة 38 من نفس المرسوم على النحو التالي:

" يخص الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يخص بها الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريون من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يتصل بالاستثمارات".

فبهذه المادة قامت السلطات الجزائرية بنزع عائق كبير أمام المستثمرين الأجانب حيث جعلتهم في نفس الدرجة مع المستثمرين المحليين وعدم التمييز بين المستثمرين والاستثمارات و من ثم الحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة.

3.1.4. ثبات القانون المطبق على الاستثمار: نصف المادة 39 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 على: " لا تطبق المراجعات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هاذ المرسوم إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة".

أي أن السلطات الجزائرية لن تقوم بتغييرات في قانون الاستثمار بشكل قد يعيق السير الحسن للعملية بنية حسنة، و أثبتناها بإبرام اتفاقيات دولية في إطار ترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية و ضمان حق الملكية.

4.1.4. ضمان حرية التحويل: تنص المادة 2 من نفس المرسوم على: " تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر و مقره رسميا البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا ضمان رأس مال المستثمر و العوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ رأس المال الأصلي".

إذن حسب هذه المادة للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والناتج والمداخيل والفوائد الناتجة عنه.

2.4. الالتزامات الدولية للجزائر فيما يخص الضمانات: تكمن هذه الالتزامات في الإتفاقيات المبرمة على مستوى ثنائي و متعدد الأطراف.

1.2.4. الإتفاقيات المبرمة على المستوى الثنائي: أبرمت هذه الاتفاقيات من أجل تدعيم و تشجيع الاستثمارات الأجنبية بأنواعها المختلفة بين البلدين و حمايتها سواء كانت هذه البلدان عربية أو إفريقية أو غيرها.

2.2.4. الإتفاقيات المبرمة على المستوى متعدد الأطراف: هناك عدة اتفاقيات على المستوى المتعدد للأطراف للضمان و الحماية المتبادلة بين الدول المستثمرة في الجزائر و الدول المضيفة للاستثمارات الجزائرية و نذكر من بين هذه الاتفاقيات :

انضمام الجزائر إلى الوكالة المتعددة الأطراف لضمان و حماية الاستثمارات (AM.GI) في 30 أكتوبر 1995 الذي يهدف إلى تشجيع تدفقات الاستثمارات بين أعضاء هذه الوكالة.

قروض المساهمة و قروض متوسطة و طويلة الأجل مسموحة ومضمونة من قبل المؤسسة المستثمرة.

3.4. اللجوء إلى التحكيم الدولي: حسب المرسوم 93-12 المتعلق بتشجيع الاستثمار و تربيته والاتفاقيات المبرمة، قبلت الجزائر اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات والخلافات التي قد تنشأ فيما يخص العملية الاستثمارية.

5. عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر .

رغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية و مزايا المتعددة و الحوافز، إلا أن كل المؤشرات تؤكد على حقيقة مرة هي أن الاستثمار لم يتقدم بل عكس ذلك إنعدم الاستثمار الأجنبي خارج قطاعات المحروقات و الحقيقة الثانية هي وجود العديد من رجال الأعمال الجزائريين يرفضون فكرة الاستثمار في بلدهم و يستثمرون في الخارج و الحقيقة الأخرى هي أن معظم المستثمرين

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

المحللين يفتقرون إلى عنصر الثقافة و المعرفة المتعلقة بالاستثمار بدءا بقوانينه و قواعده كما أن هناك عدة أمور تقف أمام تقدم الاستثمار في الجزائر هي :

1.5. على الصعيد القانوني و الإداري:

لقد سعت الجزائر من خلال وضعها لقانون الاستثمار لسنة 1993 أو التعديلات التي طرأت عليه سنة 1994 و 1995 أو مشروع قانون الاستثمار الجديد و الخصوصية وكلها قوانين سعت من خلال قيودها إلى وضع محفزات للاستثمار الأجنبي، و تذييل كل العقبات التي تقف في طريقه، لكن العائق على هذا الصعيد هي أن هذه القوانين هي قوانين نظرية فقط، فهي لا تطبق على الواقع إذ تكتفي بقرائنها و وضعها على الجرائد الرسمية و الكتب و المجلات المختصة.

3.5. على الصعيد السياسي:

يعتبر الجانب السياسي أحد العناصر الأساسية لجلب الاستثمار أو طرده و كذلك للجانب الأمني دور هام حيث تحسنت الحالة الأمنية كثيرا في الجزائر و عدم وجود اضطرابات داخلية وحدودية بين الدول بالإضافة للاستقرار النسبي للطاغم الحكومي وحتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار .

الاستقرار الأمني لم يعد ذلك الهاجس الكبير الذي يخيف المستثمرين فهناك استقرار نسبي و بالتالي فإن الحجة التي كان يرددها المستثمرون لم تعد بذلك الحجم أما المشكل الثاني والمتعلق باستقرار الطاقم الحكومي و الإطارات فلا زالت هناك تغييرات مستمرة فنجد حكومة جديدة كل سنة تقريبا إن لم نقل أقل من ذلك إذ يؤثر سلبا على الجو الاستثماري وباعتبار أن المستثمرون الأجانب يأخذون كل صغيرة وكبيرة في الحسبان فسوف يسجلون في هذه النقطة كعدم الاستقرار الذي يرفع من درجة المخاطرة رغم وجود قوانين ضامنة لم تتغير و هذا ما يتسبب في العزوف عن الاستثمار في الجزائر والبحث عن وجهة أخرى تكون أكثر استقرار وملائمة.

4.5. على الصعيد الاقتصادي :

نتيجة لتباين وجهات النظر حول تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وصل الأمر لحد القيام بإضرابات عمالية شاملة عبر كل التراب الوطني آخرها كان يومي 25 و 26 فيفري 2003 احتجاجا على الطريقة التي تنوي بها الحكومة القيام بإصلاحات خاصة المتعلقة منها بالخصوصية وتأثيرها على الجانب الاجتماعي للعمال.

إذن في خضم هذا الصراع القائم كيف تكون ردود أفعال المستثمرين و حالة عدم الاستقرار هي المسيطرة على الساحة الاقتصادية.

* إن تحسن المؤشرات الاقتصادية بما فيها السياسة المالية و النقدية للجزائر كان ناتجا عن إتباع الحكومة سياسة تقشفية محضنة وكذلك تحسن أسعار البترول و للتعديلات الهيكلية .

كل هذه المؤشرات لا تكفي لتحريك الاستثمار في الجزائر لأن كل العناصر الأخرى والتي تعتبر أساسية في معادلة جذب الاستثمار غير متوفرة نذكر من بينها:

* محدودة أدوات الاستثمار المالي في الجزائر رغم تواجد 4 مؤسسات في البورصة لكنها غير كافية و رغم أن التوجه العالمي للاستثمار المالي أكبر من التوجه الاستثمار المادي.

* انخفاض معدلات الادخار و تفضيل عامل السهولة.

* النقص الفادح في المعلومات و طريقة تبادلها و قلة المصادر المتعلقة بالمشروعات و عدم توفر خريطة للمشروعات الاستثمارية و الفرص الجديدة و المتاحة للاستثمار.

الخاتمة:

وبناء على هذه الاعتبارات لابد للحكومة الجزائرية الإسراع للاستثمار أكثر في مجال تحسين مناخ الأعمال ووضع سياسة ترقية حقيقية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما ينعكس على النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل ونقل التكنولوجيا وغيرها

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

من الفوائد، وهذا لا يتأتى إلا بعملية تنسيق بين جميع الهيئات الناشطة في الاقتصاد (الوزارة المنتدبة لترقية الاستثمار، وزارة المالية، الصناعة، التجارة....). وتعزيز التحوار بين الدولة والقطاع الخاص لمحاولة معرفة أهم المشاكل، ولهذا لا بد عليها متابعة أهم الحلول لزيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

التوصيات وآفاق البحث:

على ضوء دراستنا لموضوع البحث، وبعد استعرا ضنا لنتائجه المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

✓ تطوير مناخ الاستثمار:

إن الحكومة الجزائرية لا بد أن تسرع في عملية تطوير مسار تحرير النظام الاقتصادي أي التقليل من وزن الدولة في الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك تسهيل عملية الاستثمار وتقوية القطاع الخاص وتوفير جو مناسب للاستثمار أي توفير مناخ تنافسي مع بقية دول العالم، ولهذا كان إلزاما القيام بالإصلاحات التالية:

- * حل مشكل العقار الاقتصادي الذي يعتبر مشكل حقيقي في وجه المستثمر الأجنبي.
- * تبسيط الإجراءات المتبعة في خلق المؤسسات الخاصة لاسيما في وجه الأجانب حيث أن الإجراءات المعقدة تعتبر من أهم العوامل المنفرة للمستثمر الأجنبي.
- * إصلاح النظام القانوني الجزائري لكي يضع المستثمر الثقة في المنظومة التشريعية.
- * تحسين قواعد التحكيم ونشر أو إذاعة حق المستثمر الأجنبي أن يحتكم لأي مجلس قضائي دولي.
- * تقوية شبكات العقود الثنائية لاسيما اتفاقيات الشراكة بين الجزائر والدول الأخرى فيما يخص حماية المستثمر.
- * تقليص المدة الزمنية بين إصدار القانون وبداية تطبيقه وضمان التطبيق العادل للقوانين على المستوى الوطني.
- * الإسراع في عملية الإصلاحات الهيكلية وذلك بالتعجيل بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك برامج فتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين على حد سواء المحليين أو الأجبيين وتحرير القطاعات الحيوية في الاقتصاد الجزائري (بنوك، طاقة...).

- * التنوع في الاقتصاد الجزائري بين مؤسسات عامة وخاصة بالخصوص في القطاعات غير الطاقوية.
- * تحسين البنية التحتية وإشراك المستثمر الأجنبي فيها حتى لا تكون النفقات بحجم كبير بالنسبة للدولة.
- * إعادة تأهيل التشريع الجزائري الخاص بالاستثمار، فمثلا تصبح القرارات مؤسسة طبقا للقوانين وليست قرارات صادرة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أي القرارات الخاصة بالاستثمار تصبح لها مرجعية قانونية وليس مرجعيتها تقييم وتحكيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- * التحسين من شفافية التشريعات الخاصة بالاستثمار وذلك بتحديد قراءة وحيدة لمفهوم التشريع، وكذلك تبسيط وتوضيح نظام الطعن في قرارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

✓ وضع سياسة استثمار حقيقية:

لا بد من وضع سياسة استثمارية حقيقية بمشاركة جميع الهيئات وتفادي تضارب القرارات بين مختلف الهيئات وذلك عن طريق الإجراءات التالية:

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

* تقوية التنسيق بين الوزارة المنتدبة لترقية الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وكذلك لا بد من إعادة تأهيلها، فالوزارة المنتدبة لا بد أن توكل لها مهمة تخطيط إستراتيجية الاستثمار وكيفية تشجيعه وتوكل مهمة التطبيق في الواقع للوكالة الوطنية، أما المجلس الوطني للاستثمار فيجب أن يجتمع دوريا لمناقشة الملفات الخاصة بالاستثمار ونقد إستراتيجية الوزارة المنتدبة.

* تركيز جهود الوكالة الوطنية في النصح وتوجيه ومتابعة المستثمر لاسيما الأجنبي طوال مدة المشروع والمساعدة المستمرة له في حالة وجود عراقيل فمتابعة المؤسسات الأجنبية لا بد أن تأخذ مكان هام في مهام الوكالة وهيكلها التنظيمي وبالتالي فوصفة 2001 لا بد أن تغير والتي تنص على أن مهام الوكالة تتمثل في ترقية الاستثمار لا غير.

* ضمان المستثمر الأجنبي من الناحية القانونية وذلك من خلال وضع اتفاقيات تخص حمايته

* وضع أدوات معلوماتية حديثة للوزارة المنتدبة والتي تسمح لها بمعرفة حركة الاستثمارات الدولية مما يجعلها في مركز تنافسي أحسن.

* وضع قاعدة معلومات إحصائية حول تدفق الاستثمارات الأجنبية واتجاهها وتقسيمها على القطاعات.

* تقوية التنسيق بين الوكالة والسفارات الجزائرية بالخارج التي سيكون لها الدور المهم في التعريف بالسوق الجزائرية.

* تقوية العلاقة بين كل من الوزارة المنتدبة والوكالة الوطنية والوزارة المنتدبة لدى رئاسة الحكومة الخاصة بالجالية الجزائرية بالخارج بغية وضع سياسات استثمارية وطنية وذلك لتمكينهم من تحويل مدخراتهم كاستثمارات في الوطن.

* جعل الوكالة الوطنية كخلية خاصة وذلك بتوفير رأس مال بشري مهم وذو كفاءة عالية.

✓ تحسين صورة البلد في الخارج:

ما زالت صورة الجزائر جد متواضعة في الإعلام الأجنبي من خلال علاقة الدولة بالمستثمر الأجنبي وذلك لعدة أسباب منها، تدخل الدولة في الاقتصاد ومناخ الاستثمار يعتبر غير مشجع وبالتالي عدم جاذبية الاستثمار ذلك لتأخر الإصلاحات لهذا يجب عليها القيام بالإصلاحات التالية:

* لا بد من القيام بإستراتيجية ترقية الاستثمار من خلال الوكالة الوطنية وضرورة القيام بعملية المراجعة لهذه الوكالة لتستجيب هذه الأخيرة للمعايير الدولية لجلب الاستثمار الأجنبي، كذلك لا بد عليها أن تعمل بشراكة مع مكتب تسويق دولي لإظهار قدرات الجزائر وجاذبية أسواقها وكذلك تكوين إطار في هذا المجال مهمتهم العمل على الإعلان لجاذبية السوق

* وضع سياسة ترقية حقيقية لفضاء الاتصالات من خلال إصلاحات هامة لتحسين الجالية الجزائرية والأجانب بأهمية السوق الجزائرية وفرص الاستثمار من خلال المنشورات، قنوات، سفارات الجزائر بالخارج وغيرها من وسائل الاتصال.

✓ تقوية القطاع الخاص ونسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن القطاع الخاص الديناميكي هو محدد لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال ربط علاقات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، لهذا نرى انه يجب على الجهات المسؤولة تقوية الحوار بين القطاع العام والخاص وإزالة جميع أنواع الحواجز بينهما.

* تبسيط الإجراءات البنكية لضمان حظ أوفر للحصول على قروض بالنسبة لكل المتعاملين الاقتصاديين دون تفرقة على أساس الجنسية.

* القيام بعملية ربط المؤسسات الجزائرية بمراكز البحث الوطنية والعالمية لاكتساب التكنولوجيا.

* العمل على غرس مبادئ التسيير الحديث الرشيد في المؤسسة الجزائرية ووضع سياسات جادة لتطويرها وتأهيلها.

المراجع والهوامش:

1. النجار سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991، ص 126.

2. شرف الدين أحمد، المعوقات القانونية للاستثمار، تشخيص الحالة المصرية، ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الإستثمارات العربية (مجموعة أعمال ندوة الأمانة العربية لجامعة الدول العربية)، القاهرة، مصر، 1995، ص 287.
3. أبو قحف عبد السلام، سياسات الأعمال، المفهوم والأهمية النسبية ونطاق الدراسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية مصر 1992، ص 43، 44، 71، 74.
4. صبح محمود، التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، جمهورية مصر العربية، 2000، ص 90.
5. Nadir Krim, **stratégies d'attractivité des Investissements étrangers et marketing international**, In *Gestion et entreprise*, N° 1, Oct 97, P 37.
6. النجار سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص 131.
7. جويل بير غسمان، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الإنجازات والمشكلات، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 33، مارس 1996، ص 36.
8. سعيغان سمير، مقالات في الاقتصاد و الإدارة في سوريا، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دار نشر القرن 21، دمشق سوريا، كانون الثاني 2000، ص 112.
- ..Nadir Krim, Op.cit., P 399
10. OCDE, **Fiscalité et Investissement direct étranger, l'expérience des 10** .
1995, P49 OCDE, **transition, économies en**
11. سعيغان سمير، مرجع سابق، ص 115.
12. Claude de Nehmé, **stratégies Commerciales et Techniques Internationales**, Ed:Organisation, Paris, 1992, P88.
13. فمثلاً نصت اتفاقية NAFTA (وقعت في نهاية 1992 بين الولايات المتحدة، المكسيك و كندا) على إلغاء الحوافز الجمركية لمدة 15 عام كما ركزت على المجالات التي عرفت خلافات بين الثلاثية لا سيما البترول، الغاز و الحبوب، وعليه تم إعفاء حوالي 9 آلاف سلعة.
14. العريان محمد و الجمال محمود، جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية الإتجاه نحو الأساسية الصحيحة، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مدينة الحمامات، تونس، 24 و 25 مارس 1997، ص 194.
15. فمثلاً تكون مدة الإعفاء الضريبي كبيرة في قطاعي الزراعة و الصيد، و تكون المدة متوسطة في قطاعات الصناعة و السياحة والإسكان، و أخيراً تكون المدة قصيرة في قطاع الخدمات و تتراوح مدة الإعفاء الكامل بين 3 إلى 20 سنة، و تختلف هذه المدة من بلد لآخر حيث يمكن أن يستمر الإعفاء طوال مدة وجود الإستثمار، راجع : أبو قحف عبد السلام السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 83.
16. النجار سعيد، مرجع سابق، ص 42.
17. و يمكن للحوافز أن تؤدي إلى عكس المقصود منها مثلاً فقد يترتب على فرض البنك المركزي على البنوك التجارية الإقراض بسعر فائدة أدنى للمشروعات في قطاعات معينة ولمستثمرين معينين تفادي البنوك الإقراض لهذه المشروعات والتركيز على المشروعات الأقل أهمية التي يمكن الإقراض لها بأسعار أعلى، كما يؤدي الإعفاء الضريبي على الودائع المصرفية (بدلاً من رفع سعر الفائدة مع إخضاع الفوائد للضرائب) إلى تفضيل الودائع على فرص الإستثمار التي لا تتمتع بمثل هذا الإعفاء .

مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

د. عربوة محاد

18. لقد تم إنشاء أول فكرة ضمان الإستثمارات من خلال قانون التعاون الاقتصادي الذي أصدرته الولايات المتحدة في عام 1948، وكانت هذه الفكرة تخص ضمان الإستثمارات الأمريكية المتجهة نحو أوروبا الغربية، وكان هذا الضمان في البداية، يقتصر على خطر منح تحويل العملة من البلدان المضيفة، ثم اتسع ليشمل خطر نزع الملكية و المصادرة عام 1950، وخطر الحرب 1956، خطر الكوارث والفتن الداخلية 1961، واتسع المجال الجغرافي لنظام الضمان الأمريكي ليشمل البلدان التي اتفقت معها الولايات المتحدة على تطبيق برنامج المعونة في عام 953 .

19. الأمر رقم 1-03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بترقية الإستثمار المادة 7 ص 5.

20. الأمر رقم 1-03 المؤرخ في 20/08/2001 نفس المادة 14 ص 5.

21. قبيوغة مريم " دور بورصة القيم المنقولة في جلب رأس المال الأجنبي " مذكرة تخرج ليسانس جامعة الجزائر دفعة، 2000 ص 11

22. عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات، الجامعية، 1999، ص 6.

23. Mourad Mehalbi - **L'investissement privé** -mémoire DEA (ESB), Ecole 23.

8_6p,supérieure des banques Alger 1998.

24. P:121. 1991 OPU édition , Abdelhamid Brahimi, L'Economie Algérienne

P:124-128.,Réforme économiques de l'Algérie OPU éd.1989 , M.E.Benissaad25.

P13-18,, Opcit, Mehalbi Mourad26.

. P :52, Opcit, M.E.Benissaad27.

28. قرار رقم 83-98 في 29/01/83 المتعلق بإنشاء.(O.S.C.I.P.)

29. عليوش قريوع كمال، مرجع سابق، ص 10.

30. المادة 184 من قانون النقد و القرض.

31. المادة 184 من قانون النقد و القرض.

32. المادة 08 من قانون الإستثمار 93-12.

33. القانون رقم : 21-91.

34. القانون رقم : 64-93.

35. القانون رقم 10/90 و المرسوم التنفيذي 93-12.